البواب لـ«الوطن»: يمكن لصاحب العقار إزالة البناء أو الجزء المهدد بالسقوط على نفقته

هدم ٤٢٩ بناءً آيلاً للسقوط بحمص..

توجّه من المهندسين لإزالة البناء المتضرر ٧٠ بالمئة

حمص- يوسف بدور

أكد رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب أن كمية الأنقاض التي تم ترحيلها والناتجة عن عمليات الهدم للأبنية الآيلة للسقوط بموجب العقود الخاصة بذلك تجاوزت حتى الآن ١٧٥٠٠٠ م٣ تقريباً بتكلفة إجمالية تجاوزت ٨٠٠ مليون ليرة سورية، موضحاً أنه يوجد أربعة عقود قيمة كل عقد تتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون ليرة سورية، مشيراً إلى أن مدة العقد الحالي ٦ أشهر قابلة للتمديد حسب خطورة العقارات.

وبين البواب أن عدد العقارات التي تمت إزالتها كلياً أو جزئياً بلغ ٤٢٩ بناء آيلاً للسقوط، منها ٩٢ عقاراً تم هدمها بموجب العقد ٤٤ الذي تم العمل به من العام الماضي ومستمر حتى الآن، بينما بلغ عدد العقارات التي تمت إزالتها كلياً أو جزئياً بموجب العقد ٢٧٥ وبموجب العقدين ٤٤ و٤٥ لعام ٢٠٢٠، وبموجب العقد ٣٤ لعام ٢٠١٩ ٦٢ عقاراً، مشيراً إلى أنه يتم ترحيل ٥٠ بالمئة فقط من ناتج الهدم من العقارات لضمان استمرار العمل.

وأكد البواب أنه فور تحرير مدينة حمص من الجماعات الإرهابية المسلحة التي كانت تسيطر على بعض أحياء المدينة باشر مجلس المدينة عبر مديرياته المختصة وورشه الفنية بإزالة معوقات العودة الآمنة لأهالي تلك الأحياء إلى منازلهم من فتح للشوارع وترحيل الأنقاض وإزالة الأبنية الآيلة للسقوط التي تشكل خطراً على السلامة المرورية والعامة والتي يتم تحديدها عبر لجنة مشكلة من محافظة حمص مهمتها الكشف على الأبنية وتقدير خطورتها على السلامة العامة والمساحة الواجب إزالتها وطريقة الإزالة إما يدوياً أو عبر الآلات وتستكمل الإجراءات في المحافظة بموجب القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٨ للحفاظ على ملكية أصحاب العقارات.

البواب أشار إلى أنه بعد إزالة المساحة الخطرة يتم ترحيل الأنقاض من دون القيام بأي إجراءات ترميم أو تدعيم أو إعادة بناء جديدة من مجلس المدينة ويتم وزن الحديد الناتج عن عملية الهدم وتسعيره وإيداع ثمنه في صندوق مجلس المدينة، علماً أنه لا توجد حالياً عقود لتدوير مخلفات الهدم ليصار إلى بيعها وتسليم ثمنها لأصحاب العقارات بموجب القانون رقم ٣ لذلك يتم ترحيل الأجزاء المتضررة فقط.

ولفت البواب إلى أنه يمكن لصاحب العقار أن يقوم بإزالة البناء أو الجزء المهدد بالسقوط على نفقته الخاصة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة على أن يتكفل بترحيل مخلفات الهدم.

وأشار رئيس المدينة إلى أنه لضمان سلامة تنفيذ المرسوم وقع مجلس المدينة ثلاثة عقود مع الشركة العامة للطرق والجسور خلال أعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ وتضمن عقد ٢٠١٩ إزالة الأبنية الآيلة للسقوط وترحيل الأنقاض ونواتج الهدم بالكامل، وعقدا ٢٠٢٠ و٢٠٢١ إزالة الأبنية وفق القانون ٣ والعقارات التي لديها استثناء من هذا القانون، مبيناً أن هذه العقود كانت في مناطق الخالدية ووادي السايح وشارع القاهرة وطريق حماة والقرابيص والقصور والحميدية وجزء من البياضة، بينما كان العقد الرابع مع إحدى شركات التعهدات الخاصة ويشمل مناطق متفرقة مثل الكورنيش الغربي وجورة الشياح وشارع عمر بن الخطاب وشارع السلمية وكرم شمشم وطريق حماة وشارع الميماس ومناطق متفرقة تحدد الأولوية حسب الخطورة.

وأشار البواب إلى أنه بعد الزلزال الذي ضرب محافظة حمص في شباط من العام الماضي قامت لجنة من نقابة المهندسين ومجلس المدينة بالكشف على أغلبية عقارات حمص وحددت عدداً من الأبنية بدرجة خطورة عالية على السلامة العامة والمرورية، مؤكداً أنه تتم إزالتها حالياً على مراحل، كما تم تشميل عدد من العقارات في حي بابا عمر لتتم إزالتها لاحقاً، علماً أن الهدف من عمليات الهدم هو الحفاظ على السلامة العامة والمرورية والتشجيع على إعادة الإعمار عبر توفير التكلفة الباهظة على المواطنين لإزالة هذه الأجزاء وتوفير الوقت بالحصول على الموافقات اللازمة لعمليات الهدم والترحيل.

وأشار البواب إلى أنه يوجد توجه من نقابة المهندسين بإزالة الأبنية المتضررة بنسبة ٧٠ بالمئة بالكامل نظراً لخطورتها، مبيناً أن آلية العمل سابقاً كانت تتم عبر تبليغ أصحاب العقار بموجب إعلان يوضع في الصحف الرسمية لمدة ١٥ يوماً قبل البدء بالهدم، أما في العقد الأخير فيتم إبلاغ أصحاب العقارات بوضع إعلان على المبنى الواجب هدمه قبل البدء بعملية الهدم بمدة أسبوع ليتمكن أصحاب العقار من مراجعة مجلس المدينة في حال رغبوا بإزالة العقار على نفقتهم الخاصة ليتم منحهم الموافقات المطلوبة.

المواد «الستوك» تغزو أسواق حماة!

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن العديد من المواطنين في حماة لـ«الوطن»، أن الأسواق تغص بالمواد الضعيفة الفاعلية، والقليلة الجودة، والرديئة جداً، ولكنها ذات أسعار مرتفعة قياساً لنظيرها من المنتجات الجيدة أو العالمية، وذلك بدءاً من المنظفات والشامبوهات ومعاجين الأسنان ومصابيح الجيب والبياضات وصولاً إلى مستلزمات الأطفال من مفاتيح «مفكات براغي» ومساحيق الغسيل التي تباع على بسطات الأرصفة، إلى المواد الغذائية كالسمون والزيوت والبقوليات والرز والسكر التي تنتشر هي الأخرى في ناصيات الشوارع والعديد من المحال التجارية، إلى الأدوية التي يحتاج المريض كي يتماثل للشفاء من مرضه لشراء ثلاث علب من كل نوع، هذا عدا الألبسة والأحذية بمختلف أنواعها ولكل الفئات العمرية.

وأوضحوا أنهم يشترونها لرخص ثمنها، مع أن أسعارها تعد مرتفعة مقارنة بالجودة، وذلك رغم علمهم أنها رديئة أو من «الستوكات» التي هي مخلفات القطاع الخاص أو من نفايات المستوردات، لافتين إلى أن القطاع الخاص الصناعي ينتج هذه المواد لتناسب القوة الشرائية المتهالكة!

ومن جانبه بيّن الخبير الاقتصادي إبراهيم نافع قوشجي المدرس في الجامعة الوطنية لـ«الوطن» في تعليله لهذه الظاهرة من الناحية الاقتصادية، أن الاقتصاد السوري مر بتحديات كبيرة، بدأت بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية، مروراً بزيادة تكاليف الإنتاج بمختلف أنواعها، وأبرز التحديات انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ما أدى إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، وانعكست هذه التحديات أيضاً على المؤسسات العامة للدولة، وأثرت في خزينة الدولة وكذلك في أرصدة المصارف من الليرات السورية والقطع الأجنبي، وهو ما أدى إلى تغيرات في سياسات مالية ونقدية كان هدفها معالجة الخلل في الموازنة والاحتياطي النقدي على المدى القصير الذي انعكس سلبياً على النشاط الاقتصادي، والذي تتجلى صوره في زيادة مستمرة لأسعار السلع والخدمات مع استقرار نسبي لسعر الصرف.

وأضاف: هذا يعني أن الهشاشة في القطاع الخاص تبدو واضحة من خلال انخفاض جودة المنتجات المحلية وارتفاع أسعارها مقارنة بجودة وأسعار المنتجات العالمية، موضحاً أنه عند التمحيص في المنتجات المحلية التي تعتمد في أغلبها على مستلزمات الإنتاج من الخارج أي المواد الأولية والوسيطة المستوردة، تتلخص عمليات الإنتاج في التكرير والتعبئة وأمثلة كثيرة تبدأ من السكر والرز والزيت والشاي والقماش والمحابر وحتى الأبقار وبذار الخضراوات وغيرها الكثير، وهذا كله أثر في المستوى المعيشي لأصحاب الدخل المحدود في كل القطاعات الاقتصادية.

ولفت قوشجي إلى أن ذلك كله يعود إلى الأساليب القديمة في دعم القطاع الخاص، فمن سمات العصر الحديث التنافسية كحقيقة واقعة لتحدد نجاح أو إخفاق الشركات، بحيث أصبحت الشركات يتحتم عليها العمل الجاد المستمر لاكتساب المزايا التنافسية والحفاظ عليها لتحسين موقفها السوقي وقدرتها على مواجهة المنافسين الحاليين والمرتقبين.

ورأى أن سياسات دعم القطاع الخاص أصبحت مختلفة تماماً عن توفير بيئة احتكارية لنجاحها وتحقيق أرباحها، فالإعفاءات الضريبية والجمركية وإعانات الإنتاج للشركات المصدرة هي من أهم الأدوات التي تدعم الشركات الوطنية وتحقق عائداً كبيراً من القطع الأجنبي، والشرط الأساسي في نجاحها هو قدرتها على التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية والأجنبية، وحينها يتم جذب المواهب المتميزة التي لديها القدرة على التفكير الإبداعي الذي يؤثر في أنشطة الشركة الحيوية، ويعمل على جذب العملاء وإيجاد قيمة مضافة للمنتج المحلي، ما يؤدي في النهاية إلى تميز الشركة عن منافسيها.

ورأى أنه بهذا تتم إعادة ضخ القدرة التنموية في القطاع الخاص ودعم ذلك بالسياسات المالية والنقدية وتوفير التمويل اللازم لتلك الشركات، وتحقيق إيرادات ضريبية كبيرة وزيادة القطع الأجنبي وانخفاض معدل التضخم والبطالة، وارتفاع متوسط الدخل ومن ثم زيادة الطلب الكلي على كل السلع والخدمات بدءاً من السكن وصولاً إلى الطعام والنقل والعلاج.

الزراعة في القنيطرة مربحة

المزارعون يتخلون عن محاصيل تقليدية ويتجهون للسمسم

القنيطرة- خالد خالد

أكد مدير زراعة القنيطرة رفعت موسى ارتفاع نسبة تنفيذ الزراعات الصيفية لتوافر مياه الري والتي ساعدت الفلاحين على استثمار أراضيهم بالشكل الأمثل بعد قيام مديرية الموارد المائية بتأهيل جميع مصادر الري بالتنسيق مع مديرية الزراعة، إضافة إلى تأمين مستلزمات الإنتاج وأهمها مادة المحروقات، منوهاً بتخصيص المزارعين بالكميات اللازمة لأعمال الزراعات الشتوية والصيفية وقد بلغت كميات المازوت الزراعي الموزعة على الأخوة الفلاحين نحو ٢,٧ مليون ليتر.

وأضاف: خصصت وزارة الزراعة ٤٠ ليتر مازوت لكل دونم مزروع بالزراعات الصيفية الفعلية بعد تحديد المساحة بدقة من قبل لجنة مشكلة وبعد الكشف الحسي.

ولفت إلى زراعة المحاصيل والخضار الصيفية والبالغة ٣١٥٨ هكتاراً، في حين كانت بالموسم السابق ١١١٨ هكتاراً وتوزع منها بين باميا ٢٢٩ هكتاراً والبندورة ٤٦٧ هكتاراً «المحصول الرئيسي بالمحافظة» والخيار ٥٣١ هكتاراً، والفاصولياء ٩٣، والفليفلة ٧٤، والكوسا ٩٩ هكتاراً، والملفوف ٩٢ هكتاراً، والسمسم ٧٣٣ هكتاراً، والبازنجان ٢٩٤ هكتاراً، والبطيخ الأحمر ٢٣ هكتاراً، مبيناً أن الكميات المنتجة تغطي حاجة الأهالي والسوق المحلية وتوريد الفائض من الإنتاج لأسواق دمشق وريفها.

ولفت إلى الزراعات الأخرى وأهمها المحاصيل العلفية الذرة الصفراء ١٣٦ هكتاراً والمحاصيل «البقولية والرعوية بيقية- كرسنة- فصة.....»، والمنفذ ١٠٠ هكتار، وكذلك المحاصيل الزيتية «سمسم» ٧٣٣ هكتاراً والموسم السابق ٣٤٨ هكتاراً.

وأوضح مدير الزراعة أن الموسم الحالي ناجح وجيد وكبير من حيث المساحة المنفذة وانعكس إيجاباً على المزارعين من حيث السعر، مشدداً على أن المشاريع الزراعية بمحافظة القنيطرة ناجحة والإنتاج كان وافراً، إضافة إلى ذلك فإن المشاريع الصيفية استقطبت الكثير من اليد العاملة من أبناء المحافظة وساهمت في توفير فرص عمل وبأجرة جيدة.

وأشار موسى إلى دور مديرية الزراعة من خلال تنفيذ خطة الزراعات الصيفية وعبر الوحدات الإرشادية وبالتعاون مع الجمعيات الفلاحية التي تقوم بمتابعة الفلاحين والعمل على تنفيذ الخطة بالشكل الأمثل وتقديم الاستشارات الفنية والنصائح الإرشادية حول الأمراض التي قد تصيب المحاصيل الزراعية، مشيراً إلى العمل على تدريب الفلاحين على تمديد شبكات الري وخاصة شبكات التنقيط.

وبيّن رئيس دائرة زراعة الخشنية في مديرية زراعة القنيطرة حسين العلي أن هناك إقبال كبير من المزارعين على زراعة السمسم وهو من الزراعات الجديدة على القنيطرة، منوهاً أن مزارعي ريف المحافظة الجنوبي بدؤوا زراعة السمسم منذ عام ٢٠١٢ نظراً لتوافر الظروف البيئية والمناخية المناسبة من ناحية التربة وتوافر المياه، ولاقى اهتماماً كبيراً من وزارة الزراعة خلال السنوات الأربع الأخيرة وأصبح محصول السمسم ذا أهمية كبيرة للمزارعين بعد القمح نظراً لكونه ذا جدوى اقتصادية رابحة للفلاح.

وأوضح العلي أن المساحة المزروعة هذا الموسم نحو ٧٣٣ هكتاراً وأن إنتاج الدونم الواحد يتراوح بين ٤٠إلى ١٢٥ كغ «إن وجدت عمليات الخدمة الصحيحة للمحصول»، مضيفاً: للعلم محصول السمسم لا يحتاج إلى تكاليف إنتاج باهظة، ويحتاج فقط إلى ثلاث ريات وتسميدة خفيفة ورشة مبيد حشري إن احتاج الأمر لذلك.

وأكد العلي أن مديرية زراعة القنيطرة تتابع هذا المحصول الجديد بالتنسيق مع وزارة الزراعة لما له من جدوى اقتصادية مربحة تعود على الفلاح بالفائدة الكبيرة، مؤكداً أن الفلاحين تخلوا عن زراعات تقليدية كانت أساسية بالمنطقة مقابل زراعة السمسم كالشعير والبقوليات وبعض الخضر لكون تكاليفها باهظة مقابل التكاليف البسيطة للسمسم والعائد الاقتصادي الجيد، وهناك إقبال كبير من التجار لشراء محصول السمسم لكونه يدخل في الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات وهي مادة أساسية للمنتج والمستهلك، كما أنه يعتبر من المحاصيل الزيتية المهمة في العالم والتي تزيد من خصوبة التربة.

ويأمل العلي في إدراج زراعة السمسم كمحصول إستراتيجي مثل القمح وتزويد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج من أسمدة ومازوت وغيرها، وبتم استجرار المحصول عن طريق السورية للتجارة ليتخلص الفلاح من احتكار التجار والسوق السوداء لتأمين مستلزمات الإنتاج والتسويق.